

تمهيد.

إن دور الوظيفة المالية في المؤسسة هي توفير الموارد المالية وتسييرها بأعلى كفاءة عن طريق المسير المالي الذي يقوم بدوره بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حتى يتمكن من معرفة إن كانت المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل بما يضمن توازنها المالي من خلال السهر على الإستعمال الجيد للإمكانات المتاحة وتفاذي كل ما يهدد توازنها المالي، والذي يعتبر المرحلة الأساسية والضرورية لكل إدارة مالية، والتي تستعمل بدورها أدوات خاصة تعرف بأدوات التحليل الماليين بحيث يكون الانطلاق من الميزانية المالية والتي هدفها التحليل بالدرجة الأولى عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا حتى تتمكن المؤسسة من المعرفة الدقيقة لوضعيتها المالية.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي.

تهدف مؤشرات التوازن المالي إلى تحديد وضعية التوازن المالي في المؤسسة أو وضعية الهيكل التمويلي والمقصود به ذلك المزيج بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (القروض)، كما تجدر الإشارة إلى أن حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة، وهناك ثلاثة أنواع من المؤشرات وهي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.

1: مفهوم التوازن المالي:

نقول عن الهيكل المالي للمؤسسة أنه في حالة توازن أو أن المؤسسة في حالة توازن مالي إذا كان هناك توافق وتجانس بين مبدأي سيولة الصول واستحقاقية الخصوم، فهذا التوافق والتجانس يجب أن يتحقق في العمليتين التاليتين:

***عملية التمويل:** وهي العملية التي ينتج عنها حصول المؤسسة على موارد أو خصوم من أجل تمويل مختلف الاستخدامات أو الأصول وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وفي نفس الوقت تمويل الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، وبمعنى آخر قاعدة التوازن المالي تقضي بـ:

الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) = الأصول غير الجارية (الثابتة)

الأصول الجارية = الخصوم الجارية

***عملية سداد الديون:** في مقابل حصول المؤسسة على تمويل يترتب عليها ديون والتزامات يتعين عليها سدادها وفقا لآجالها المحددة أو المتفق عليها وبالتالي فإن مبدأ التوازن المالي في هذه العملية يقتضي بأن يتم سداد الالتزامات الخاصة بالأموال الدائمة باستخدام عوائد الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت يتم سداد الالتزامات الخاصة بالديون قصيرة الأجل باستخدام عوائد الأصول المتداولة.

كما يمكن التعبير عن التوازن المالي في المؤسسة ببيانها على النحو التالي وفق العلاقة تمويل سداد لكل جزء:

أصول ثابتة	أموال دائمة
أصول متداولة	خصوم جارية

رغم المزايا العديدة التي حققتها هذه القاعدة إلا أنها سجلت قصورا كبيرا وأثبتت عدم صحتها في المدى القصير، كما أنها تعتبر حالة نظرية أكثر منها تطبيقية، وفيما يلي سنقوم بعرض عيوب هذه القاعدة:

***إهمالها لعامل الزمن** حيث لم تأخذ بعين الاعتبار خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية، حيث أنه من المتعارف عليه أن مدة دوران الأصول الجارية بطيئة مقارنة بمدة دوران الخصوم الجارية، وحتى تساوي كليهما ليس مبررا لتحول الأصول الجارية على سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

***إهمالها لبعض الخطار** التي بإمكانها الحدوث كإمكانية التباطؤ في دوران الأصول الجارية عن وتيرتها العادية كإخفاض مؤقت في المبيعات أو زيادة مهل تسديد الزبائن. الخ، بالإضافة إلى الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الأصول الجارية وانخفاض قيم عناصرها، فقد يظهر جزء من المخزون قديم وغير صالح كما أنه يمكن أن يصبح جزء من ديون الزبائن معدوما، وقد يحدث إضراب في وسائل النقل أو داخل المؤسسة.. الخ، هذا كله سيمنع المؤسسة من تسديد ديونها في الآجال المحددة، كما يمكن أن تزيد سرعة دوران الديون قصيرة الأجل وبهذا يصبح الموردون اثر إلحاحا في المطالبة بتسديد ما على المؤسسة من ديون في أسرع وقت ممكن، وهو ما يعني انخفاض مهل تسديدهم.

ونظرا لهذه النقائص وبغية تغطية العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان اصطلاح عليه برأس المال العامل، وذلك من خلال زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الديون قصيرة الأجل، أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسير أصولها الجارية.

2: رأس المال العام

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير الجارية.

2-1 تعريف رأس المال العام: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول

المتداولة، أي أنه هامش الأمان الذي يمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة من جهة ويضمن لها سداد ديونها قصيرة الأجل من جهة أخرى، كما يمثل أيضا مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية ويطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر.

2-2 أهمية رأس المال العام: تأتي أهمية رأس المال العامل من أنه مقياس نوعي لسيولة

المؤسسة، أي لدرجة الثقة التي توفرها الأصول الجارية تجاه الالتزامات المستحقة على المؤسسة وزيادة تعزيز ثقة الدائنين والموردين أو أصحاب القروض القصيرة الذين تهمهم حالة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة، كما أن رأس المال العامل يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل للمؤسسة، وبالتالي يسمح بتوفير فائض في رأس المال بتحقيق هدفين هما:

*الإمكانية في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة وضمان القدرة على تسديدها.

القدرة على تجنب الخسائر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة انخفاض في قيمة المخزون أو العجز في تحصيل الحسابات المدينة.

2-3 كيفية حساب رأس المال العام: يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية أو

من أسفلها كما يلي:

2-3-1 من أعلى الميزانية: إن أساسيات التوازن المالي في المؤسسة أن تمول الأصول بموارد تتناسب مع مدتها، فالأصول الثابتة مثلا يجب أن يتم تمويلها بالموارد الدائمة التي تفوق مدة استحقاقها سنة، ومن أجل فحص هذا التوازن نحتاج إلى أن نحسب الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة لمعرفة مدى كفاية الأولى لتغطية الثانية، وهذا ما يعرف برأس المال العامل والذي يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول

الثابتة

2-3-2 من أسفل الميزانية: يمكن قراءة رأس المال العامل بأنه فائض الأصول الجارية على الخصوم الجارية، وذلك لكون تقلب دورة الاستغلال وصعوبة التنبؤ بآثارها يجعل التوازن المالي في أعلى الميزانية وفي أسفلها امرا مستحيلا من الناحية العملية، وهذا يستلزم وجود هامش أمان تزيد به الأصول الجارية على التزامات المؤسسة قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)، وبالتالي يمكن حساب رأس المال العامل بعلاقة أخرى منطقية تنشأ من مبدأ تساوي مجموع أصول الميزانية المالية مع مجموع خصومها وهي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

2-4 الحالات المختلفة لرأس المال العام: إن حساب المحلل المالي لقيمة رأس المال العامل تجعله أمام ثلاثة حالات ممكنة، يمكن أن يكون موجبا، سالبا أو معدوما، ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

2-4-1 رأس المال العامل موجب (رم ع أكبر من 0): وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية لتمويل جميع استثمارات المؤسسة طويلة الأجل (الأصول الثابتة) مع بقاء فائض تستخدمه في دورة الاستغلال كهامش أمان لتمويل عجز الخصوم الجارية عن تغطية الأصول الجارية، وتعتبر هذه الحالة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير ولا يمكن له أن يقيس لنا وضعية السيولة على المدى المتوسط والطويل، هذه الأخيرة تهم بها البنوك المقرضة التي لها علاقة دائمة مع المؤسسة خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، أي أنه كلما كان رأس المال العامل موجبا وزاد مبلغه كلما كان ذلك مؤشر على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي والعكس، غير أن تدعيم هدف السيولة يؤثر سلبا على المردودية المالية، لأن الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية يعتبر بمثابة تجميد لموارد مالية تتحمل المؤسسة تكلفتها المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة، أي الإيرادات المضحية بها لو أن هذه المؤسسة استخدمت تلك الأموال في أحسن بديل اقتصادي، أي أنه من الجيد وجود رأس مال عامل موجب في المؤسسة فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في حالة ما إذا حان موعد استحقاقها، إلا أنه لا يجب أن يزيد عن المستوى المطلوب، كما أنه لا يمكنه حماية المؤسسة من المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب اضطرابات في دورة الاستغلال.

2-4-2 رأس المال العامل معدوم (رم ع يساوي 0): وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية تماما لتمويل الأصول الثابتة دون زيادة أو نقصان، وهو الحد الأدنى للتوازن المالي، إذ تعتبر حالة نادرة لكونها صعبة التحقق، وذلك لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2-4-3 رأس المال العامل سالب (رم ع أقل من 0): وتعني هذه الحالة أن مبلغ الأموال الدائمة أقل من مبلغ الأصول الثابتة، مما يعني عجز الأموال الدائمة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للاستثمار، وبالتالي لجوء المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة عن طريق الديون قصيرة الأجل وهذا ما لا يعتبر توظيفاً عقلانياً لأموال المؤسسة، أي أن هناك اختلالاً للتوازن المالي الذي يقضي تمويل الأصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها، وهذا ما يزيد من احتمال وقوع المؤسسة في عسر مالي نظير عجزها عن مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بما تملكه من أصول متداولة.

2-5 أنواع رأس المال العام—————ل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

2-5-1 رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية، وهو رأس المال العامل المشار إليه في السابق.

2-5-2 رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وذلك بعد الإنتهاء من التمويل الكلي للأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة- الأصول
الثانية

ويمكن حسابه كذلك بواسطة العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الخاصة شأنه شأن رأس المال العامل يمكن أن يظهر بثلاث حالات، وهي كالتالي:

2-5-2 رأس المال العامل الخاص موجب (رم ع خ أكبر من 0): معناه أن الأموال الخاصة تكفي لتمويل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.

2-2-5-2 رأس المال العامل الخاص معدوم (رم ع خ يساوي 0): معناه أن الموال الخاصة في المؤسسة تكفي لتغطية الأصول الثابتة فقط.

2-5-2 رأس المال العامل الخاص سالب (رم ع خ أصغر من 0): معناه أن الأموال الخاصة في المؤسسة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة، كما تلجأ إلى تمويل الجزء المتبقي بالإضافة إلى الأصول المتداولة بواسطة مصادر التمويل الخارجية والتمثلة أساساً في القروض.

2-5-3 رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي في المؤسسة، ويعتبر المسؤول المباشر عن توليد الأرباح، ويحسب وفق العلاقة:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مخزونات} + \text{حقوق} + \text{خزينة الأصول}$$

أو عن طريق:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

2-5-4 رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): يمثل حجم الأموال المحصل عليها من مصادر خارجية (الديون)، والمستخدمة في تمويل أصول المؤسسة ويحسب باستخدام إحدى العلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون} = \text{ديون قصيرة الأجل} + \text{ديون طويلة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

3: إحتياجات رأس المال العام:ل:

3-1 تعريف إحتياجات رأس المال العام:ل: يمكن تعريف الإحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم المحققة من جهة والالتزامات قصيرة الأجل بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.

كما يمكننا تعريفها في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن اعتبار أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت إحتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.

3-2 كيفية حساب احتياجات رأس المال العام: يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات الدورة - موارد الدورة
إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد النقدية (خزينة الأصول) لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة من اجل التسوية.

3-3 الحالات المختلفة لاحتياجات رأس المال العام: يمكن أن تأخذ احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات وهي:

3-3-1 إحتياجات رأس المال العامل معدومة (إرم ع تساوي 0): تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

3-3-2 إحتياجات رأس المال العامل سالبة (إرم ع أقل من 0): هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة على مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات في رأس المال العامل مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

3-3-3 إحتياجات رأس المال العامل موجبة (إرم ع أكبر من 0): هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج على موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

4: الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية ويشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة والاستحقاق، وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فعند توزيع الأرباح حتما هذه العملية ستغذي الخزينة.

4-1 تعريف الخزينة الصافية: هناك عدة تعريفات للخزينة يمكن عرضها على النحو التالي:

الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية.

كما يمكن تعريفها على أنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

وكتعريف آخر الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضع المالي.

2-4 كيفية حساب الخزينة الصافية: تحسب الخزينة وفق العلاقات التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل
الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم
الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

3-4 وضعيات الخزينة الصافية: يمكن أن نميز بين ثلاث وضعيات للخزينة:

1-3-4 وضعية العجز في الخزينة (الخزينة سالبة): في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل وهي أسوأ وضعية بالنسبة للمؤسسة، ففي هذه الحالة تصبح عاجزة على الوفاء بالتزامات والديون قصيرة الأجل، وهي وضعية قد تؤدي على إفلاس المؤسسة في حالة استمرارها لمدة زمنية طويلة وعدم معالجتها بأسرع وقت ممكن مع العلم أنه يمكن معالجة هذه الوضعية وذلك إما بزيادة رأس المال العامل عن طريق الزيادة في حجم الأموال الدائمة (سواء الرفع في حجم الأموال الخاصة أو الزيادة في حجم الديون طويلة الأجل)، أو التخفيض في حجم الأصول الثابتة أو تخفيض حجم الديون قصيرة الأجل، أو التخفيض في حجم احتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع المبيعات وتخفيض الآجال الممنوحة للزبائن من أجل تحصيل حقوق المؤسسة أو التفاوض مع الدائنين لتأجيل آجال تسديد الديون قصيرة الأجل.

2-3-4 وضعية الفائض في الخزينة (الخزينة الموجبة): وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية حسنة ومقبولة بالنسبة للمؤسسة، إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها وتوظيفها لتعظيم عوائد المؤسسة، وللوصول إلى الوضعية المثلى يتعين على المؤسسة إما تخفيض رأس المال العامل عن طريق تخفيض حجم الأموال الدائمة (تخفيض حجم الأموال الخاصة أو تخفيض حجم الديون طويلة الأجل عن طريق التسديد المسبق لها أو زيادة حجم الأصول الثابتة، أو زيادة حجم احتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع نشاط المؤسسة وبالتالي زيادة

حجم المخزونات أو الزيادة في الآجال الممنوحة للزبائن مما يؤدي إلى تحسين مبيعات المؤسسة أو التسديد المسبق للديون قصيرة الأجل.

3-3-4 وضعية التوازن في الخزينة (الخزينة صفرية): وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل، وهي وضعية تعد أحسن وضعية لأي مؤسسة لأنها تدل على عدم وجود عجز في السيولة النقدية وفي نفس الوقت عدم وجود أموال معطلة في الخزينة، وفي الواقع العملي يصعب على أي مؤسسة أن تحافظ على هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة بسبب عدم أمثلية المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، وبالرغم من ذلك يتعين على المؤسسة العمل باستمرار على تحقيق الخزينة الصفرية لما لها من تأثير إيجابي على وضعيتها المالية.

ثانيا: النسب المالية

النسب المالية هي أدوات معبرة في التحليل المالي إذ تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح، وخلاف ذلك فإن النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة التي يتم تحليل معطياتها.

1: مفهوم النسب المالية: هناك عدة تعاريف للنسب المالية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة وهذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل.

كما تعرف على أنها علاقة بين قيمتين أو بين حسابين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بحيث تؤخذ هذه القيم من القوائم المالية وبالتحديد من الميزانية أو جدول حسابات النتيجة أو منهما معا، وتسمح هذه النسب بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية التي تطبقها المؤسسة بصفة موضوعية، كما أنها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة مع العلم ان الحكم على نتائج النسب المالية يتم في شكل مقارنة داخلية بين نسب مالية لنفس المؤسسة خلال سنوات متتالية، أو في شكل مقارنة خارجية بين نسب المؤسسة والنسب النموذجية أو المثلى للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو مع مؤسسات منافسة أخرى مما يؤدي في النهاية إلى زيادة دقة وصحة التحليل المالي.

2: مبادئ استخدام النسب المالية: هناك مجموعة من القواعد التي يتعين على المحلل المالي الالتزام بها أثناء استخدامه للنسب المالية من أجل زيادة دقة وصحة عملية التقييم والتشخيص المالي، وتتمثل في:

- لا يكون للنسب المالية أي معنى إذا لم تقارن مع النسب النموذجية للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو مع النسب المالية لنفس المؤسسة المسجلة خلال سنوات متتالية، أو مع النسب المالية لمؤسسات أخرى منافسة.

- إن تفسير نتائج النسب المالية يتم بصفة إجمالية ولا يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على نتائج نسبة مالية واحدة.

- إن التحليل باستخدام النسب المالية يجب أن لا يتم بمعزل عن الوضعية العامة للمؤسسة ووضعية المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة، إذ يتعين على المحلل المالي أن يكون على دراية تامة بوضعية المحيط والقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة بالإضافة على معرفته لمختلف السياسات المتبعة في المؤسسة المعنية بالتحليل المالي.

- يمكن حساب عدد لانهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست كلها ذات معنى أو جدوى مالية لذلك يتعين على المحلل المالي أن يختار أهم النسب ويتفادى النسب المتشابهة أو النسب التي ليس لها جدوى مالية.

- تختلف النسب المالية المستخدمة باختلاف نوع المحلل المالي وباختلاف أهداف عملية التحليل المالي باعتبار أن أهداف المحلل المالي الداخلي تختلف عن أهداف المحلل المالي الخارجي.

3: أنواع النسب المالية: تصنف النسب المالية ضمن مجموعات مختلفة، وكل مجموعة تهدف على تحقيق هدف معين من أهداف التحليل المالي وعلى هذا الأساس تتكون النسب المالية من المجموعات التالية:

3-1: نسب الهيكل المالي: وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والمجموعة لكل جانب من جوانب الميزانية مثل نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك المر بالنسبة لعناصر الخصوم، وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة، ومن بين أهم نسب هذه المجموعات نجد:

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة التمويل الدائم تهدف هذه النسبة إلى تحديد وضعية الهيكل المالي أو وضعية التوازن المالي في المؤسسة	$= \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$	يجب أن تفوق 100%	إذا كانت هذه النسبة أقل من 01 فهذا دليل على وجود رأس مال عامل سالب وبالتالي هناك خلل في توازن الهيكل المالي، أما إذا كانت مساوية لـ 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مؤقت، أما إذا كانت أكبر من 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل موجب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مالي دائم وهي الوضعية المثلى.
نسبة التمويل الخاص تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة في المؤسسة	$= \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$	يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25%	إذا كانت نسبة التمويل الخاص أقل من 01 فهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص سالب وبالتالي الأموال الخاصة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة، أما إذا كانت تساوي 01 فذلك يعني أن رأس مال ع خ معدوم وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة فقط، وفي حالة ما إذا كانت أكبر من 01 فهذا يعني أن رأس مال ع خ موجب وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.
النسب الهيكلية الخاصة بالأصول نسبة الأصول الثابتة ونسبة الأصول المتداولة	$= \frac{\text{أصول ثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$ $= \frac{\text{أصول متداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	/	تحديد مكونات جانب الأصول في الميزانية
النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم	$= \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{الخصوم}}$	/	تحديد مكونات جانب الخصوم في الميزانية

نسبة الأموال الخاصة ونسبة الديون طويلة الأجل وكذلك نسبة الديون قصيرة الأجل.	= د ط أ / مجموع الخصوم. = د ق أ / مجموع الخصوم.	
--	--	--

2-3: نسب السيولة تستعمل هذه المجموعة من النسب في قياس درجة سيولة الأصول المتداولة بمختلف مكوناتها ومدى تغطيتها للديون قصيرة الأجل وبالتالي قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير ومن بين أهم هذه النسب نجد :

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة تهدف هذه النسبة إلى قياس الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير، أي مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.	= أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل.	أكبر من 01	إذا كانت ن س ع أكبر أو تساوي 01 فذلك يعني أن للمؤسسة ملاءة مالية على المدى القصير وهي قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، أما إذا كانت أقل من 01 فذلك يعني أن المؤسسة ليس لديها ملاءة مالية على المدى القصير وهي غير قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.
نسبة السيولة المختصرة تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة.	= حقوق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	تتراوح بين 30% و 50%	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة فقط، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف من حيث النسبة المثلى فهناك من المختصين من يعتبر أن هذه النسبة تكون مثلى إذا كانت تنتمي للمجال 0.4-0.6
نسبة السيولة	= القيم الجاهزة / د ق أ	تتراوح بين	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة وفي وقت معين لتغطية الخصوم

الحالية(الفورية)		20% و 30%	الجارية، بمعنى انها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.
تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على القيم الجاهزة			

3-3: نسب المديونية: تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، بمعنى انها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة وهذا على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقات الدائنين، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد :

النسبة	العلاقة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة المديونية الإجمالية تهدف هذه النسبة إلى قياس حجم ديون المؤسسة.	$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	أقل من 0.5	تكون هذه النسبة مثلى كلما كانت متناقصة عبر الزمن، مع العلم أنه إذا تجاوزت هذه النسبة 0.8 فذلك يعني أن المؤسسة مثقلة بالديون مما قد يشكل خطرا عليها في المدى القصير والبعيد ويؤدي إلى فقدان المؤسسة لاستقلاليتها المالية.
نسبة الاستقلالية المالية تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وبالتالي مدى استقلاليتها المالية من الدائنين.	$= \frac{\text{أموال خاصة/مجموع الديون}}{\text{أموال خاصة/مجموع الخصوم}}$	أكبر من 0.1 أو أكبر من 0.5	باستخدام المعادلة الأولى إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.1 فهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا عن الدائنين، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.1 فهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا عن الدائنين، أما باستخدام المعادلة الثانية تكون المؤسسة مستقلة ماليا إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 والعكس.

نسبة قابلية السداد تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة، وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها.	= مجموع الأصول / مجموع الديون.	أكبر من 02	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت أكبر من 01 مما يؤدي على تحسين مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وتعزيز ثقة الدائنين بها، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 02 فهذا يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للمؤسسة، وبالتالي انخفاض ثقة المودعين بها.
--	-----------------------------------	------------	--

3-4: نسب المردودية: تهدف نسب هذه المجموعة إلى قياس أداء المؤسسة ومستوى كفاءتها في استعمال واستغلال مختلف الموارد والأصول التي وضعت تحت تصرفها عن طريق ربط علاقة بين النتائج المحققة من جهة والامكانيات والموارد التي استعملت في تحقيقها من جهة أخرى، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نجد :

النسبة	العلاقة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة المردودية الاقتصادية تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها الاقتصادية عن طريق قياس عائد هذه الأصول.	= إجمالي فائض الاستغلال / (رأس المال + الاقتراضات)	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة استعمال واستغلال أصول المؤسسة، والعكس صحيح.
نسبة المردودية المالية تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة وبالتالي قياس عوائد أسهم المؤسسة.	= النتيجة قبل الضريبة / رأس المال.	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة، وبالتالي هناك ارتفاع في عوائد أسهم المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة والعكس صحيح.
نسبة المردودية التجارية تهدف هذه النسبة إلى قياس العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الأعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء.	= النتيجة الصافية / رقم الأعمال.	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تتحكم في تكاليفها وأعباء نشاطها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع عوائدها والعكس صحيح.

3-5: نسب النشاط: تهدف نسب هذه المجموعة إلى تحليل وقياس نشاط المؤسسة، ويتم حسابها بالاعتماد على معطيات جدول حسابات النتائج، ومن بين أهم نسب هذه المجموعة نذكر:

النسبة	العلاقة الرياضية	مدلول النسبة
معدل القيمة المضافة تهدف هذه النسبة إلى تحديد نسبة القيمة المضافة من إجمالي إنتاج المؤسسة خلال السنة.	$= \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الإنتاج السنوي}}$	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس.
معدل نمو رقم الأعمال تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي للمبيعات أو رقم الأعمال.	$= \frac{\text{رقم الأعمال للسنة } n - \text{رقم الأعمال للسنة } n-1}{\text{رقم الأعمال للسنة } n-1}$	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت متزايدة عبر الزمن مما يدل على ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس.
نسبة مساهمة العمال في القيمة المضافة تهدف هذه النسبة إلى قياس مساهمة كل عامل في المؤسسة على تحقيق القيمة المضافة.	$= \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد المستخدمين}}$	تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت مرتفعة عبر الزمن لأنها تؤدي على ارتفاع مداخيل المؤسسة.
نسبة توزيع القيمة المضافة على العمل تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب عمال المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارهم ساهمو في تحقيقها.	$= \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$	تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة.
نسبة توزيع القيمة المضافة على الحكومة تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الحكومة من القيمة المضافة.	$= \frac{\text{ضرائب ورسوم}}{\text{القيمة المضافة}}$	تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة.
نسبة توزيع القيمة المضافة على المؤسسة تهدف هذه النسبة إلى قياس	$= \frac{\text{الفائض الإجمالي}}{\text{الإستغلال / القيمة}}$	تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة مداخيل المؤسسة.

نصيب المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارها ساهمت في تحقيقها.	المضافة.	
نسبة توزيع القيمة المضافة على الدائنين تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الدائنين من القيمة المضافة.	= مصاريف مالية / القيمة المضافة.	تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة وبين ارتفاع مديونية المؤسسة.
نسبة التوزيع تبين هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح المتبعة في المؤسسة.	= النتيجة الموزعة / نتيجة السنة المالية.	تعتمد سياسة توزيع الأرباح على الوضعية المالية للمؤسسة.

ثالثاً: أمثلة توضيحية.

01- التمرين الأول:

لتكن لدينا الميزانية المالية لإحدى المؤسسات الاقتصادية في السنة N، ويطلب منك تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي، بالإضافة إلى التعليق على النتائج:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	350000	أموال خاصة	200000
أصول متداولة	(250000)	خصوم غير جارية	180000
* مخزونات	100000	خصوم جارية	(220000)
* حقوق	90000	خزينة الخصوم	20000
* خزينة الأصول	60000	خصوم جارية عادية	200000
المجموع	600000	المجموع	600000

الحل:

المؤشر	القانون	التطبيق	النتيجة
رأس المال العامل	أموال دائمة - أصول ثابتة	350000-380000	30000
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة - أصول ثابتة	350000-200000	150000-
رأس المال العامل الأجنبي	إجمالي الديون	220000+180000	400000
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول المتداولة	250000	250000
احتياجات رأس المال العامل	(أصول جارية-القيم الجاهزة)-(خصوم جارية-سلفات مصرفية)	(60000-250000)-(20000-220000)	10000-
الخزينة	رم ع - إرم ع	(10000-)-30000	40000

نلاحظ ان رأس المال العامل يساوي 30000، مما يعني أن الهيكل المالي للمؤسسة في حالة توازن مالي دائم، وهي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة، حيث ان أموالها الدائمة تغطي أصولها الثابتة بالكامل وجزء من أصولها المتداولة.

بما أن رأس المال العامل الخاص سالب (150000) هذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة تمول جزء فقط من أصولها الثابتة، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة بالإضافة إلى جزء من ديونها طويلة الأجل وهذا من أجل تمويل أصولها الثابتة، وهي وضعية غير جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث ان الاعتماد على الديون حتى ولو كانت طويلة الأجل يؤدي إلى زيادة الأعباء والتكاليف التي تتحملها المؤسسة.

نلاحظ ان خزينة المؤسسة موجبة وتقدر بـ 40000، مما يعني ان هناك فائض في السيولة النقدية وهي وضعية مقبولة بالنسبة للمؤسسة إلا أنها ليست المثالية، وذلك لكون الخزينة الموجبة عبارة عن أموال مجمدة لدى المؤسسة، حيث يمكن للمؤسسة استغلالها لتحقيق عوائد منها خاصة وأن المؤسسة في غالب الأحيان قد تكون تدفع مقابل تواجدها بالمؤسسة فوائد، وكأقترح بالنسبة للمؤسسة إما تخفيض حجم رأس المال العامل بمقدار 40000 (كتسديد جزء من الديون طويلة الأجل قبل موعد استحقاقها) أو

الزيادة في حجم الأصول الثابتة عن طريق شراء تشيئات جديدة، أو الرفع من احتياجات رأس المال العامل عن طريق زيادة حجم المخزونات أو الحقوق، أو التخفيض من الديون قصيرة الأجل.

على العموم يمكن القول أن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة، إلا أنه عليها التقليل من اعتمادها على الديون بنوعها في تمويل أصولها الثابتة والمتداولة، كما يجب على المؤسسة استغلال وتوظيف الفائض المحقق في السيولة النقدية عن طريق تنفيذ الحلول السابقة الذكر من أجل تعظيم عوائدها، وفي نفس الوقت تقليل التكاليف.

02- التمرين الثاني:

لدينا الميزانية المختصرة المالية والمتعلقة بإحدى المؤسسات:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة	700000	أموال خاصة	500000
أصول متداولة	(500000)	خصوم غير جارية	400000
*مخزونات	300000	خصوم جارية	(300000)
*حقوق	150000	خزينة الخصوم	100000
*خزينة الأصول	50000	خصوم جارية عادية	200000
المجموع	1200000	المجموع	1200000

المطلوب:

1- حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

2- تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمؤسسة، مع تقديم الاقتراحات الآزمة.

بما أن رم ع ص موجب ويقدر بـ 200000 ونسبة التمويل الدائم أكبر من 01 وهي تساوي 1.29 فإن المؤسسة تحقق شرط التوازن الدائم.

بما أن احتياجات رم ع أكبر من رم ع وهو ما يعني عدم كفاية رم ع ص وبالتالي وجود خزينة سالبة، أي أن هناك اختلال في التوازن المالي قصير الأجل.

نسبة الاستقلالية المالية تساوي 0.71 وهي أصغر من 01 فإن المؤسسة تعتبر غير مستقلة ماليا وبالتالي لا تستطيع الحصول على قروض في حالة طلبها.

بما أن نسبة القدرة على السداد أقل من 02 فإن قدرة المؤسسة على السداد ضعيفة.

نسبة السيولة العامة أكبر من 01 وهذا يعني أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية وهو ما يعني وجود رم ع ص موجب أي أن هناك توازن مالي في الأجل الطويل.

نسبة السيولة المختصرة تساوي 0.67 مرتفعة عن المجال المسموح به وهو من 0.2 إلى 0.5 مما يعني وجود حجم كبير من الحقوق لم يتم تحصيلها بعد.

الاقتراحات:

بما أن التوازن المالي في الأجل الطويل محقق بينما التوازن في الأجل القصير غير محقق فإنه يتوجب العمل بسرعة على تغطية عجز الخزينة بتحصيل ما يمكن تحصيله من حقوق خاصة وأن نسبة السيولة المختصرة مرتفعة عن المجال المسموح به، كما يمكن العمل على زيادة سرعة دوران المخزونات على أن يكون التسديد نقدا لتمويل الخزينة.

كما يجب العمل على مراجعة ديونها طويلة وقصيرة الأجل التي تظهر بحجم كبير أثر على استقلاليتها المالية وقدرتها على السداد.

ولا ينصح القيام بتوزيع الأرباح في هذه الظروف لأن ذلك سيؤثر أكثر على استقلاليتها، كما أنه لا توجد سيولة كافية.